موسى سعدى ومن المعنوية الكلث الكمثرى الحبلى وذلك لزوال
الالتباس لوجود القرينة المسالة الثالثة من مسايل وجوب تقديم
الفاعل على المفعول ان يحصر المفعول بانما نحو قولك انما ضرب زيد عمروا
فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لانه لو اخر لانقلب المعنى وذلك
لان معنى قولنا انما ضرب زيد عمرا انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز ان
يكون عمرو مضروبا لشخص اخر فاذا اخر وقيل انما ضرب عمرا زيد جاز ان يكون
زيد ضاربا لشخص اخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر او يحصر بالا
على القول الاصح وهو قول ابى موسى الجزولى وجماعة من المتاخرين فانهم
اوجبوا تاخير المفعول المحصور بالا نحو ما ضرب زيد الا عمرو وقال في التوضيح
والمانع لتقديم المفعول المحصور مع الا على الفاعل يستدعى تقدير عامل
للمرفوع قال في التسهيل وتعذر في المعنى ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان
يكون مستثنى نحو ما قام الا زيدا او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا
احد او تابعا نحو ما قام احد الا زيد فاضل وما ظن من غير هذه الثلاثة
معمولا لما قبلها قدر له عامل انتهى واجاز ذلك البصريون والكسائى مع الا
كقول دعبل بن على الخزاعى

ولما ابى الا جماحا فواده ∗ ولم يسل عن ليلى بمال ولا اهل

تقدم المفعول المحصور بالا وهو جماحا على الفاعل وهو فواده والجماح هنا الاسراع
والجموح من الرجال هو الذى يركب هواه فلا يرده شىء ولو قيل المرفوع في هذا
البيت ليس واقعا في مركزه الاصلى لانه موخر من تقديم فهو واقع قبل
الا تقديرا لا بعدها لم يبعد ولكنهم لم ينظروا الى ذلك محتجين بان الشىء اذا حل
في موضعه لا ينوى به غيره والاجاز ضرب غلامه زيدا وقد يتقدم المفعول
على العامل اى الفعل وعلى الفاعل معا اما جوازا نحو قوله تعالى فريقا هدى
وفريقا حق عليهم الضلالة ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون ففريقا مفعول

مقدم

مقدم للفعل الذى بعده ويجوز في غير القران تاخيره واما وجوبا وذلك
في مسالتين احداهما ان يكون المفعول له صدر الكلام كان يكون اسم
شرط نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فايا اسم شرط مفعول مقدم
لتدعوا وما صلة اى زايدة وتدعو مجزوم بايا فكل منهما عامل في عامله من
جهتين مختلفتين وفله الاسماء الحسنى جوابه او يكون اسم استفهام
نحو قوله تعالى فاى ايات الله تنكرون فاى مفعول مقدم لتنكرون
وانما وجب تقديم ما له الصدر لئلا تفوته الصدارة والمسالة الثانية
ان يقع عامله اى عامل المفعول بعد فاء الجزاء اى الفاء الجزائية في جواب اما
ظاهرة او مقدرة وليس للعامل اى العامل في المفعول منصوب غيره اى
غير المفعول مقدم نصب لمنصوب اى مقدم على الفا مثال اما الظاهرة
نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر ومثال اما المقدرة نحو قوله تعالى
وربك فكبر التقدير واما ربك فكبر وانما وجب تقديم المفعول فيهما لانه
خيف من ان تلى الفا اما الملفوظة او المقدرة ففصل بينهما بالمفعول
فان قيل ما بعد فا الجزا لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل هنا في المفعول قبل
اجيب بانها انما امتنع عمله فيما قبلها اذا كانت في مركزها الاصلى وهى
هنا ليست فيه لانها موخرة من تقديم وكان حقها ان تدخل على المفعول
المتقدم لطلبها الصدر ما امكن ولكنها زحلقت الى الفعل حذرا من
ايلائها اما بخلاف ما اذا كان للفعل منصوب غير المفعول به مقدم
على الفا فانه يكتفى بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب التقديم نحو اما اليوم
فاضرب زيدا لان العامل وهو فعل الامر له منصوبان وهما الظرف و
المفعول به وتقدم الظرف وحصل الفصل به واستغنى عن تقديم
المفعول به والحاصل اى المتحصل مما تقدم ان للفاعل باعتبار المفعول والفعل
ثلاث حالات الاولى تاخره اى الفاعل عن المفعول جوازا الحالة الثانية

Copyright © King Saud University